شركات القطاع الخاص أكثر من يخطط لتوظيف مواهب جديدة خلال الفترة القادمة

تقرير: 60 % من شركات الكويت تنوي التوظيف خلال الأشهر الثلاثة القادمة

كشف مؤشر فرص عمل الشرق الأوسط الذي أجراه بيت.كوم، أكبر موقع للوظائف في الشرق الأوسط، بالتعاون مع YouGov، المنظمة الرائدة المتخصصة في أبحاث السوق، أن أغلب الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنوي التوظيف قريبا، مع إشارة 65% من الشركات في الخليج إلى أنها تنوي توظيف مرشحين جدد خلال الأشهر الثلاثة المقبلة.

توقعات التوظيف خلال الأشهر الثلاثة والاثني عشرة القادمة

تشير 60% من الشركات في الكويت إلى أنها تنوي التوظيف خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. وتمتلك شركات القطاع الخاص نية أكبر للتوظيف، في ظل إشارة 70% من الشركات متعددة الجنسيات، و69% من الشركات المحلية الكبيرة، و63% من الشركات المحلية الصغيرة أو متوسطة الحجم، إلى أنها ستقوم حتما أو على الأرجح بتوظيف مرشحين جدد خلال الأشهر الثلاثة القادمة.

وعندما يتعلق الأمر بالتوظيف بحسب القطاع، برز قطاع البنوك / التمويل كأكثر القطاعات التي تنوي التوظيف خلال الأشهر الثلاثة القادمة (74%)، تليها قطاعات الضيافة / الاستجمام / الترفيه (73%)، والاتصالات (71%). وفي المقابل، كشف الاستبيان أن الشركات الحكومية / الخدمات المدنية هي أقل القطاعات التي تنوي التوظيف خلال الفترة نفسها (58%).

وبالنظر إلى المستقبل، أشار ثلثي المجيبين في الكويت (67%) إلى أنهم ينوون التوظيف خلال عام من الآن. وتعد شركات القطاع الخاص من أكثر القطاعات توظيفاً للمرشحين الجدد على المدى الطويل، بمعدل 77% للشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية الكبيرة على التوالي، و74% للشركات المحلية الصغيرة أو متوسطة الحجم.

ومن بين شركات الكويت التي تخطط للتوظيف خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، أشارت 55% منها إلى أنها ستوفر 10 فرص عمل كحد أقصى. ويبدو أن شركات الخليج بشكل عام (87%) توفر فرص عمل أكثر من نظيراتها في منطقة بلاد الشام (77%) وشمال أفريقيا (82%). وتسعى أغلب الشركات في الكويت التي تنوي التوظيف خلال الأشهر الثلاثة المقبلة الى تعيين مناصب في المستويات المبتدئة (33%) والادارية العليا (19%).

المؤهلات والمهارات والخبرات التي تبحث عنها الشركات في المنطقة

برزت الشهادات الجامعية / الشهادات العليا في إدارة الأعمال (33%)، والتجارة (20%) كالمؤهلات الأكاديمية الأكثر طلبا في الكويت. وتبحث الشركات في الكويت أيضا عن موظفين يمتلكون مهارات تواصل جيدة باللغتين الإنجليزية والعربية (77%)، إضافة إلى مرشحين يمتلكون مهارات العمل ضمن فريق (45%) ومهارات قيادية (42%).

وفيما يتعلق بالخبرات، أشار 4 من أصل 10 مجيبين (41%) إلى أنهم يبحثون عن مرشحين يمتلكون مهارات تنظيمية، في حين قال 29% بأنهم يبحثون عن مرشحين يمتلكون الخبرة في مجال المبيعات والتسويق، في حين يبحث 23% عن مرشحين بخبرة متوسطة المستوى.

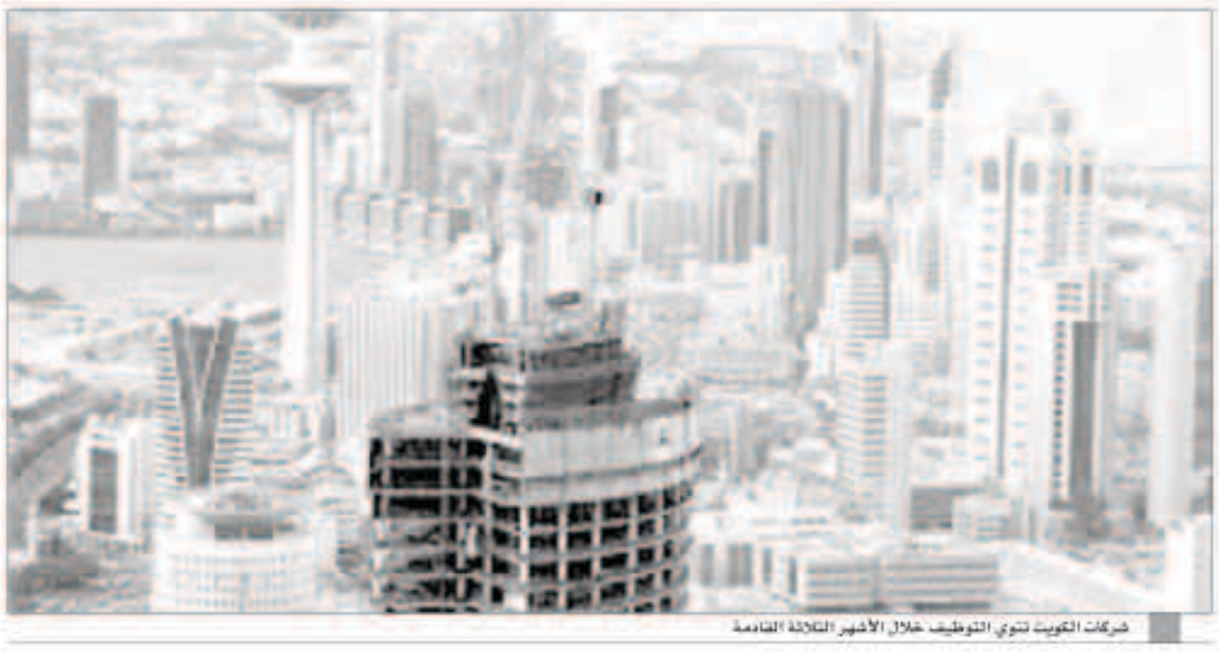
شركات الكويت تنوي التوظيف خلال الأشهر الثلاثة القادمة

التوظيف وجاذبية القطاعات

يعتقد 43% من المجيبين في الكويت أن بلد إقامتهم هي أكثر جاذبية كسوق عمل مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، مع إشارة 13% عكس ذلك. وعندما يتعلق الأمر بجاذبية القطاعات التي يعملون فيها، قال 53% من المجيبين في الكويت بأن قطاعاتهم أكثر جاذبية من القطاعات الأخرى في المنطقة.

وبرزت قطاعات الإعلان / التسويق / العلاقات العامة (29%)، والبنوك / التمويل (25%) كأكثر القطاعات جذبا لأفضل الكفاءات في الكويت. كما وتعتبر قطاعات إدارة الأعمال / الاستشارات الإدارية (20%) والموارد البشرية (20%)، من القطاعات الجذابة أيضا.

وحول نتائج الاستبيان قال سهيل المصري، نائب الرئيس لحلول التوظيف في بيت.كوم: «تبدو توقعات التوظيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا إيجابية بشكل عام، مع إشارة 64% من أصحاب العمل المشاركين في الدراسة إلى أنهم يخططون للتوظيف خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، وسعي 40% منهم الى توفير ما يصل إلى خمس فرص عمل. ويقدم بيت.كوم على موقعه أكثر من 10.000 فرصة عمل يوميا، مما يتيح للباحثين عن عمل فرصة إيجاد الوظيفة المناسبة في القطاع والبلد المفضل لديهم.»

وأضاف المصري: «وفي هذا السياق، يمكن للشركات التي تنوي التوظيف استخدام أدوات التوظيف الرائدة التي يقدمها بيت.كوم، مثل خدمة البحث عن السيرة الذاتية، لتلبية متطلبات التوظيف الخاصة بها وتعبئة وظائفها الشاغرة بشكل سريع وفعال. ويمكن لأصحاب العمل والمسؤولين عن التوظيف تجربة هذه الخدمة مجانا على الرابط www.bayt.com/ar/search-cv/.»

وتجدر الاشارة الى أن حوالي 7 من أصل 10 مجيبين من الكويت (74%) يعملون في القطاع الخاص، و24% يعملون في شركات متعددة الجنسيات، و3% يعملون في القطاع العام أو الحكومي، و11% عاطلون عن العمل.

ومن جانبها قالت جواو نيفيس، مديرة الأبحاث في YouGov: «إن ارتفاع معدل توقعات التوظيف في انحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو انعكاس إيجابي للاقتصاد ككل. ومن خلال معرفة التوقعات المتعلقة بسوق التوظيف في المنطقة، يمكننا الوصول إلى نتيجة تفيد بأن القطاع الخاص سيكون مسؤولا عن توظيف العدد الأكبر من الباحثين عن عمل خلال الأشهر القليلة المقبلة، ليكون بذلك قوة دفع هامة لنمو الوظائف في المنطقة.»

تم جمع بيانات مؤشر فرص عمل الشرق الأوسط عبر الإنترنت خلال الفترة الممتدة ما بين 15 يونيو و16 أغسطس 2016، بمشاركة 2.001 شخص من دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، ولبنان، وسوريا، والأردن، والجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس، وباكستان.

«الوطني»: مجلس الاحتياط الفدرالي يبقي أسعار الفائدة على حالها فيما يبقى احتمال رفع الأسعار في ديسمبر مرجحا جداً

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان مجلس مجلس الاحتياط الفدرالي ابقى اسعار الفائدة على حالها عند 0.50%. كما كان يتوقع السوق بشكل كبير. وذلك بسبب البيانات الأمريكية الضعيفة. واشارت جانيت يلن، رئيسة المجلس، إلى ان الاقتصاد الأمريكي هو في مسار نمو. إذ ان وتيرة النشاط الاقتصادي قد ارتفعت عن مستوى النمو المتواضع الذي شهدناه في النصف الأول من 2016. ولحظت ايضا انه ستكون هناك حاجة للمزيد من التضييق في السياسة النقدية من أجل تفادي قصور في العرض وارتفاع التضخم. وستكون قوة أسواق العمل العامل الأساس في تحديد رفع أسعار الفائدة في ديسمبر. ويعتقد 14 من أصل 17 من مسؤولي المجلس الفدرالي ان المجلس سيرفع أسعار الفائدة مع نهاية السنة، رغم أن ثلاثة من أعضاء المجلس لا يرون ذلك على الإطلاق، الأمر الذي يظهر ان المجلس اصبح منقسما بشكل متزايد.

وستعقد اللجنة الفدرالية اجتماعها القادم يومي 1 و 2 نوفمبر، ولا يتوقع السوق رفع اسعار الفائدة حينها. ولكن هناك احتمال بنسبة 60% ان يرفع المجلس أسعار الفائدة لدى اجتماعه يومي 13 و 14 ديسمبر.

وعلى صعيد مختلف، خفض واضعو السياسة في المجلس الفدرالي، في خلاصة توقعاتهم الاقتصادية، من توقعات النمو في امريكا للعام 2016 من 2.0% في يونيو إلى 1.8%.

وفي بريطانيا، اشار وزير الخارجية بوريس جونسون انه يتوقع ان تبدأ عملية الخروج من الاتحاد الأوروبي في بداية 2017. وقال إنه «رغم أننا سننسحب من اتفاقيات الاتحاد الأوروبي، فإننا نريد أن نوثق العلاقات التجارية بقدر الإمكان ومن مصلحتهم تحقيق ذلك».

وعلى صعيد العملات، كان التحرك الأولي للدولار ارتفاعا حادا، ثم عكس الدولار مساره لاحقا بعد أن قرر المجلس الفدرالي أن يبقي أسعار الفائدة على حالها، وذلك تماشيا مع توقعات السوق. وفي حين أشار بيان المجلس قبيل انعقاد الاجتماع إلى بعض الانقسام بين أعضاء اللجنة حيال توقيت الرفع القادم لأسعار الفائدة، فإن البيانات الضعيفة نوعا ما خلال الأسابيع القليلة الماضية رفعت التوقعات بأنه لن يتم اتخاذ إجراء في سبتمبر.

وبدأ اليورو الأسبوع عند 1.1160 مقابل الدولار وتمكن من بلوغ أعلى مستوى له عند 1.1257 لمدة قصيرة، ليتراجع بعدها تدريجيا مع ارتفاع التكهنات بشأن قيام البنك المركزي الأوروبي بالمزيد من إجراءات التحفيز. وأنهى اليورو الأسبوع عند 1.1225.

وبدأ الجنيه الإسترليني الأسبوع عند 1.2993 وبلغ أدنى مستوى له عند 1.2912 مقابل الدولار، ولكنه سرعان ما ارتفع بعد اجتماع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح وانهى الأسبوع عند 1.2979.

وفي آسيا، كان هناك ضغط باتجاه بيع الين مع استعادة الين لموقعه بعد أن أبقى بنك اليابان أسعار الفائدة والصناديق المتداولة في البورصات على حالها في اجتماع مراجعة السياسة. وشهد الين تقلبات شديدة عقب إعلان بنك اليابان لسياسته، إذ بدأ بتراجع إلى مستويات 101.08 في ردة فعل تلقائية على قرار بنك اليابان بإبقاء أسعار الفائدة على حالها، رغم أنه سرعان ما استعاد انزانه وعاد إلى مستويات 102.60 بعد أن أشار البنك المركزي إلى أنه سيستمر في توسيع قاعدته النقدية إلى أن يتجاوز التضخم النسبة المستهدفة البالغة 2% ويبقى كذلك بشكل مستقر. ولكن تراجع الدولار مقابل الين مجددا بعد اجتماع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح وتمكن من إنهاء الأسبوع عند 101.00.

ومن ناحية السلع، ارتفعت أسعار النفط من جهتي الأطلسي بعد أن أظهرت بيانات خاصة في أمريكا تراجعا في المخزونات، فيما أفاد اليابان بارتفاع الواردات النفطية. وأظهرت بيانات معهد البترول الأمريكي الصادرة ليل أمس سحب 7.5 مليون برميل ليصل مخزون الخام الأمريكي إلى 507.2 مليونا، وهو السحب الأسبوعي الثالث من المخزون، وكانت الأسواق تتوقع ارتفاعا بواقع 3.4 مليون برميل. وارتفعت العقود المستقبلية للذهب بعد أن أبقى المجلس الفدرالي أسعار الفائدة على حالها، فقد ارتفع سعر الذهب فورا عقب انتهاء اجتماع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح.

الاحتياط الفدرالي

بيان اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح

قرر المجلس الفدرالي أن يبقي سعر الفائدة على الأموال الفدرالية عند 0.5%. وقررت اللجنة أن العوامل الداعية لرفع سعر الفائدة قد أصبحت أقوى ولكنها قررت، في الوقت الحالي، أن تنتظر صدور المزيد من الدلائل إلى استمرار التقدم نحو أهدافها، ويبقى موقف السياسة النقدية تسهيلياً، وبالتالي داعما للمزيد من التحسن في أوضاع سوق العمل وللعودة إلى تضخم نسبته 2%. وقالت جانيت يلن، رئيسة المجلس، في حديثها في مؤتمر صحفي، إن التحرك «لا يعكس انعدام الثقة في الاقتصاد». وبدلا من ذلك، قالت يلن للصحفيين إن المجلس يرى أن هناك «مجالا للمزيد من التحسن في سوق العمل.» ومن ضمن البيانات الأخيرة المخيبة للآمال، يعتبر التراجع في استطلاعات معهد إدارة الإنتاج الخاصة بالتصنيع وغير التصنيع في أغسطس الأكثر إثارة للقلق، إذ أنها تشير إلى تباطؤ محتمل في زخم النمو الأمريكي في الأشهر القادمة. وإضافة لذلك، كان عدد من نقاط البيانات المرتبطة بالاستهلاك، بما فيها مبيعات التجزئة، ضعيفا مؤخرا، ما يطرح أسئلة حول قدرة المستهلكين على الاستمرار في دفع النمو مستقبلا. وبالإضافة لذلك، أصبح القرار برفع أسعار الفائدة أو عدمه هذه السنة مسألة مصداقية للمجلس الفدرالي، فقد كان المستثمرون محيطين بسبب ارتباك المجلس وما يبدو من قلة الاهتمام بشأن عواقب الاستقرار المالي المحتمل المتعلق بإبقاء أسعار الفائدة متدنية لوقت طويل.

طلبات البطالة تتراجع إلى 252 ألفا

في الأسبوع المنتهي في 17 سبتمبر، كان الرقم المبدئي للطلبات الأولية بعد التعديل الموسمي 252000، أي بتراجع قدره 8000 عن مستوى الأسبوع السابق قبل التعديل البالغ 260000. وسجل المعدل المتحرك لأربعة أسابيع 258500، أي بتراجع قدره 2250 عن مستوى الأسبوع السابق قبل التعديل البالغ 260750. وبشكل هذا الأسبوع 81 على التوالي للطلبات الأولية دون مستوى 300000، وهي الفترة الممتدة الأطول منذ 1970.

مبيعات المساكن القائمة تتراجع

تراجعت مبيعات المساكن الأمريكية القائمة، وهي الصفقات التامة التي تتضمن مساكن العائلة الواحدة، المساكن المتلاصقة والمساكن الخاصة لجمعيات والجمعيات العقارية، بنسبة 0.9% ليتراجع بذلك المعدل السنوي بعد التعديل الموسمي من 5.38 مليونا في يوليو، إلى الخفض بعد التعديل، إلى 5.33 في أغسطس. وكانت هذه القراءة دون توقعات السوق البالغة 5.45 مليونا في أغسطس.

تصاريح البناء تتراجع بنسبة 5.8%

تراجعت تصاريح البناء السكني الأمريكية بنسبة 5.8% ليتراجع بذلك المعدل على أساس سنوي من 1.21 مليونا بعد التعديل في الشهر السابق إلى 1.14 مليونا. ويمثل هذا الرقم توقفا بعد سلسلة من الارتفاعات القوية، وتظهر التصاريح أن بناء مساكن العائلة الواحدة في الجنوب قد يعود إلى الانتعاش. ويستمر سوق العمل القوي وأسعار الفائدة على القروض العقارية المتدنية تاريخيا بدعم سوق الإسكان، مع ارتفاع مؤشر ثقة أصحاب مشاريع البناء إلى أعلى مستوى منذ 11 شهرا. وتراجع عدد المساكن الجديدة الخاصة بنسبة 5.8% في أغسطس والمساكن الجديدة لعائلة واحدة بنسبة 13.1%، وهو أدنى مستوى منذ مايو 2015، إذ أن الطقس السيء أوقف البناء في الجنوب بعد شهرين من الارتفاع. ومن ناحية أخرى، ارتفع عدد تصاريح بناء مساكن العائلة الواحدة بنسبة 3.7% ليصل إلى 737000 وحدة، وهو الشريحة الأكبر في السوق. ويظهر ذلك أن اقتصاد الإسكان لا زال قويا.

أوروبا والمملكة المتحدة

مؤشر مديري الشراء الأولي للتصنيع في منطقة اليورو يسجل 52.6 مقابل توقعات تبلغ 51.5

ارتفع مؤشر مديري الشراء للتصنيع في سبتمبر مع إشارة قطاع الأعمال إلى أن الطلبات الجديدة والصادرات في ارتفاع. ويأتي ذلك على خلفية تراجع أولي في صناعة منطقة اليورو في الربع الثالث. وفي حين شهد التصنيع في فرنسا ركودا، شهدت الصناعة الألمانية تحسنا مع ارتفاعات ملحوظة في الطلبات الجديدة من الأسواق الأمريكية والآسيوية. ويظهر ذلك انه يمكن لنمو أكثر استقرارا في أمريكا وآسيا أن يدعم الإنتاج التصنيعي الضعيف في منطقة اليورو في النصف الثاني من السنة. ومع بقاء العديد من الشركاء التجاريين الآخرين محاطين بجو من عدم اليقين السياسي والاقتصادي، يبدو من غير المرجح أن نشهد انتعاشا قويا. وكان السبب الرئيس وراء التراجع في مؤشر مديري الشراء لقطاع الخدمات هو تراجع التوقعات، في حين بقيت الطلبات الحالية مستقرة في سبتمبر. وسجل المؤشر الأوروبي الأولي لمديري الشراء للخدمات 52.1، أي أقل من التوقعات البالغة 52.8 في سبتمبر.

صافي اقتراض القطاع العام البريطاني يرتفع بأقل من المتوقع

أظهرت البيانات الرسمية الصادرة يوم الأربعاء أن اقتراض القطاع العام البريطاني ارتفع بأقل من المتوقع في الربع الثالث. وأفاد مكتب الإحصاءات الوطنية في بريطانيا أن صافي اقتراض القطاع العام البريطاني ارتفع إلى 10.05 بليون جنيه بعد التعديل الموسمي، عقب التراجع البالغ 2.43 بليون جنيه في الربع السابق، والذي تم خفضه بعد المراجعة من التراجع الأصلي البالغ 1.47 بليونا. وفي الوقت ذاته، توقع محللو الأسواق أن يرتفع اقتراض القطاع العام في بريطانيا إلى 10.30 بليون جنيه خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وأفاد مكتب الإحصاءات الوطنية في تقرير له أنه لا توجد إشارات واضحة لأي تأثير لقرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الوضع المالي للقطاع العام. ومع ذلك، تباطأ نمو قطاع الأعمال بحسب الاستطلاع الدوري لبنك إنكلترا لظروف قطاع الأعمال والصادر في اليوم ذاته، رغم أن الاستطلاع أظهر أيضا أن إنفاق المستهلك وثقة قطاع الأعمال انتعشت قليلا عن قراءة ما بعد الصدمة الناجمة عن نتيجة التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

«راك ثيرم» توسع ريادتها على نطاق عالمي باستثمارات تبلغ 200 مليون دولار أمريكي لتحسين التكنولوجيا

وضعت «راك ثيرم»، العلامة التجارية الرائدة بالإمارات العربية المتحدة والحاصلة على شهادات عالمية لأنظمة أنابيب البولي بروبيلين «PPR» و«PEX»، خطة النمو القوي الخاصة بها بتعزيز حضورها الدولي استجابة لزيادة طلب السوق العالمي على حلول تقنيات الأنابيب من راك ثيرم. وتشمل الخطة ثلاثية المحاور الاستثمار في الإنفاق الرأسمالي واستراتيجيات السوق وابتكار المنتجات والتي أدت إلى زيادة بنسبة 34 في المائة في القدرة الإنتاجية، مما يعزز الموارد لتحقيق لتوفير الطلب لشبكة التوزيع في 35 دولة في جميع أنحاء العالم.

وقال السيد علي هاشم، رئيس مجلس إدارة: «قمنا هذا العام بالتركيز على الاستفادة من إمكانيات الأسواق العالمية، بعد أن رسخنا مركزنا كرائد للسوق العالمي بأكثر أنظمة الأنابيب تنوعا وشمولا في العالم بتقديم أنظمتنا على الصعيد العالمي، بتوافق الطلب على حلول الأنابيب العالية الأداء وذات التكنولوجيا المتطورة مع أعلى المعايير الدولية لدعم مشاريع البناء التي تقام على نطاق واسع. نحن نعمل على الحفاظ على تواجدنا وتوسيعه في السوق بتطوير حلول تقنيات التمديدات الالكتروميكانيكية (MEP)، كما الخطة المدرجة لعام 2017، ستقوم بإطلاق مجموعة جديدة من أنظمة الأنابيب التي طوّرت من قبل فرق البحث والتطوير لتحقيق رغبة الأسواق بتوفير أنظمة جديدة تحت العلامة التجارية راك ثيرم.

وأضاف السيد هاشم قائلاً: «وحيث تم تخصيص الاستثمارات البالغة 200 مليون دولار أمريكي تقريبا، والذي أعلنا عنها العام الماضي، لتحسين التكنولوجيا وتحديث المعدات وإطلاق أنظمة الأنابيب المبتكرة من "راك ثيرم"».

وتستخدم «راك ثيرم» تقنية ألمانية متطورة لتصنيع وتقديم أحدث أنظمة الأنابيب عالية الأداء بعمر خدمة يزيد عن 50 عاما، لدعم أكبر مشاريع التمديدات الإلكتروميكانيكية على امتداد منطقة مجلس التعاون الخليجي وشمال وجنوب افريقيا وجنوب وشرق آسيا وأوروبا. وحيث يتم تطوير مستمر لمنتجات «راك ثيرم» وتصنيعها بدقة عالية، كما يتم اختبارها ومطابقتها والمصادقة عليها من قبل الجمعية الألمانية للغاز والماء «DVGW»، والمركز العلمي والتقني للبناء «CSTP»، ومركز الدائن في ألمانيا الجنوبية «SKZ»، و«HY»، وجمعية التفتيش الفني «TUV»، والتي تضمن أعلى مستويات الفعالية والكفاءة والأداء.

تهدف استراتيجية الهيمنة على السوق لزيادة توسيع ومراقبة الشبكة على مجال أوسع، واستمرار هذا الزخم هو ما سمح لشركة راك ثيرم بترسيخ اسمها على نطاق عالمي، ودعما لهذه الإستراتيجية منح المركز العلمي والتقني للبناء «CSTP» شركة راك ثيرم شهادة فرنسية مؤكدة على المعايير العالية التي تقدمها الشركة في منتجاتها، وفتحها لآفاق جديدة مع بلدان تحتاج لهذه المعايير. هذا وسهل تمركز راك ثيرم في إشباع حاجيات السوق العالمي. وقد أضاف السيد هاشم على كلمته: ((نحن نعمل على زيادة فعالية التوزيع من خلال إصدار شهادات لمنتجاتنا التقنية، هذا من شأنه أن يؤكد أن راك ثيرم وصلت لمستوى الجودة العالية المطلوب عبر العالم))

حددت «راك ثيرم» معايير لقطاع جديد مع إطلاق التمديدات المقاومة للأشعة فوق البنفسجية المسجلة لدى المعهد الألماني للمختبرات وبذلك تكون الاولى في هذا المجال، كما أطلقت «راك ثيرم» مع تركيزها القوي على الفعالية والكفاءة، مجموعة جديدة ومبتكرة من التجهيزات والملحقات في مطلع العام الجاري وتواصل التركيز على تحديث مجموع انظمتها وتطبيق معايير أنظمة الأنابيب في قطاع التمديدات الميكانيكية والكهربائية والسباكة.

بحسب دراسة بحثية أجرتها مؤسسة سورس غلوبال

«EY» المؤسسة الأولى في توفير خدمات «تحويل الأعمال» بمنطقة الخليج

حققت إرنست ويونغ EY المرتبة الأولى في توفير خدمات «تحويل الأعمال» متفوقة على جميع شركات الاستشارات الإدارية الكبرى بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك وفقا لأحدث تقارير الذي تصدره مؤسسة سورس غلوبال للدراسات (Source)، والذي يجمع آراء العملاء تجاه مختلف المؤسسات الاستشارية التي تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال جيرارد غالاغر، الشريك المسؤول عن خدمات الاستشارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى EY: «نحن فخورون جدا بأن نكون المؤسسة الأولى في مجال تقديم أعمال وخدمات استشارية ناجحة ومشاريع متميزة في مجالات إدارة وتحويل المخاطر، في وقت يعتبر فيه هذا الأمر في غاية الأهمية بالنسبة لعملائنا. وخلال أوقات التغيرات الاقتصادية، تسعى الحكومات والشركات إلى تطوير استراتيجياتها وموظفيها وعملياتها وتقنياتها بما يعزز أداءها ويدير مخاطرها. وقد تمكنا من بناء إرثنا المميز الذي يمتد إلى 90 عاما في المنطقة نتيجة نجاحنا في مساعدة عملائنا على تجاوز التحديات الصعبة التي تواجههم».

وقد حافظت EY على أعلى مرتبة بالنسبة لقيمة وجودة الخدمات، لا سيما في مجال الإدارة المالية.

هذا وتعد مؤسسة سورس «Source» مزوداً رائداً لأبحاث سوق الاستشارات الإدارية في أوروبا والشرق الأوسط، حيث تعمل على تقييم ومقارنة سمعة الشركات الاستشارية كما يراها العملاء. ويستند التقييم الذي تعده على آراء أكثر من 500 من كبار المديرين التنفيذيين وموظفي الإدارات العليا لشركات في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، والذين كانوا قد استخدموا خدمات استشارية على نطاق واسع في العام الماضي، ويمثلون مجموعة واسعة من القطاعات ومجالات الأعمال.

العملاء يوصون بخدمات EY في قطاعات متنوعة

علاوة على تربع الشركة على المركز الأول في دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق باحتمال التوصية بها لتوفير خدمات تحويل الأعمال، فقد جاءت EY ضمن أفضل ثلاث شركات في مجال البيانات والتحليلات، والمبيعات والتسويق (بما في ذلك تجربة العملاء)، والموارد البشرية وإدارة التغيير، والتكنولوجيا الرقمية والتحول الرقمي.